ISBA

السلطة الدولية لقاع البحار

Distr.
LIMITED

الجمعية

ISBA/A/L.9
2 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثانية
كينغستون، جامايكا
١١ - ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦

بيان الرئيس عن أعمال الجمعية خلال الجزء الأول من الدورة الثانية

١ - عقد الجزء الأول من الدورة الثانية لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، جامايكا، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦.

٢ - وفي الجلسة الافتتاحية (الجلسة ٢٥ للهيئة العامة)، قدمت تقريرا عن المشاورات التي أجريتها فيما بين الدورات مع رؤساء المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات المهتمة بشأن المسائل القائمة المتصلة بتكوين المجلس، وذلك في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦.

٣ - وعند تقديم التقرير عن هذه المشاورات التي أجريتها فيما بين الدورات، أكدت من جديد الطابع المُلِح للمسألة المتصلة بتكوين المجلس وذكرت أن استمرار السلطة والجمعية في تأجيل اتخاذ قرار بشأن تكوين المجلس أمر لا يبشر بالخير. وفي ذلك الوقت ذكّرت الجمعية بالمسائل الثلاث الأساسية والهامة المطروحة أمامها، وهي تكوين المجلس وانتخابه، وانتخاب الأمين العام للسلطة، وإنشاء اللجنة المالية. وقد تقرر إعطاء الأولوية للمسألتين المتصلتين بالمجلس وبالأمين العام.

انتخاب أعضاء المجلس

٤ - وفي أعقاب اقتراحي، وبموافقة الجمعية ، كرس الجزء الأكبر من الأسبوع الأول من هذا الجزء من الدورة الثانية لإجراء مشاورات مكثفة داخل المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات ذات المصالح الخاصة التي تتألف منها المجموعات الخمس الممثلة في المجلس، أي المجموعات ألف، وباء، وجيم، ودال، وهاء، وفيما بين تلك المجموعات.

٥ - وفي الجلسة ٢٦ للهيئة العامة، ذكرت أنه بالرغم من التقدم الذي تحرزه المشاورات، تحتاج المجموعات إلى مزيد من الوقت للتوصل إلى قائمة نهائية بأسماء المرشحين. وفي ذلك الوقت، فإنه بالرغم من التقدم الهام الذي تحقق، داخل كل مجموعة، كان العائق الرئيسي أمام تكوين المجلس هو الحاجة إلى التوصل إلى تمثيل جغرافي عادل، وفي الوقت ذاته ضمان أن تكون جميع المصالح الخاصة ممثلة أيضا.

٦ - وقد تأكد التقدم صوب تكوين المجلس في الجلسة ٢٨ للهيئة العامة عندما أبلغت الجمعية أنه قد تم التوصل إلى اتفاق نهائي في المجموعات ألف وباء وجيم.

٧ - وفي الجلسة ٢٩ للهيئة العامة، قـُدمت تقارير عن التقدم الذي تحقق في المجموعة الآسيوية، والمجموعة الأفريقية، ومجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى. وفي ذلك الوقت، ذكـّرت الجمعية مرة أخرى بالمسألة العويصة المتصلة بتناوب مقعد واحد في المجلس فيما بين مختلف المجموعات الإقليمية لضمان التمثيل الجغرافي العادل.

٨ - وفي أعقاب مشاورات مكثفة ومطولة داخل المجموعات الإقليمية وفيما بينها، ومشاورات أجريتها مع رؤساء المجموعات الإقليمية وممثلي المصالح الخاصة، تمكنت في الجلسة ٣٠ للهيئة العامة من أن أعلن عن التوصل إلى اتفاق نهائي فيما بين جميع المجموعات، أقر بمقتضاه تكوين المجلس في ذلك الوقت على الأقل للسنة الأولى من مدة ولاية المجلس. وتتضمن الوثيقة ISBA/A/L.8 و Corr.1 تكوين المجلس، وبصورة خاصة وصفا لنظام معقد نوعا ما للتناوب ومدة الولاية.

٩ - وفي الجلسة المذكورة أعلاه، أقرت الجمعية الاتفاق النهائي وانتخبت أعضاء المجلس على النحو المبين في ذلك الاتفاق. وأعرب عن عدد من الآراء في ذلك الوقت تتصل بتكوين المجلس، وتمثيل المجموعات والانتخابات التي ستجرى في المستقبل. وبناء على طلب تلك الوفود، ترد تلك البيانات في المرفقات من الأول إلى السابع من هذا التقرير.

تكوين المجلس

١٠ - أقر الاتفاق النهائي الذي توصلت إليه الجمعية بشأن تكوين المجلس الأعضاء التالين للسنة الأولى من ولاية المجلس على الأقل:

(أ) المجموعة ألف - تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، واليابان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية؛

(ب) المجموعة باء - تمثلها فرنسا، والصين، والهند، وألمانيا؛

(ج) المجموعة جيم - تمثلها استراليا، وشيلي، واندونيسيا، وزامبيا؛

(د) المجموعة دال - تمثلها عـُمان، وبنغلاديش، والبرازيل، وترينيداد وتوباغو، والكاميرون، ونيجيريا؛

(هـ) المجموعة هاء - تمثلها جمهوررية كوريا، والفلبين، وماليزيا، وبولندا، وأوكرانيا، والنمسا، وهولندا، وإيطاليا، ومصر، والسودان، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وتونس، وكينيا، وناميبيا، والأرجنتين، وباراغواي، وكوبا.

١١ - وبالإضافة إلى أعضاء المجلس المذكورين أعلاه، وافقت الجمعية على أن كل مجموعة إقليمية تتخلى عن مقعد لضمان سير نظام التناوب بفعالية، سيمثلها، طيلة مدة التخلي عن المقعد، عضو واحد مشترك في أعمال المجلس ومداولاته. غير أنه لن يكون لذلك العضو الحق في التصويت.

انتخاب الأمين العام للسلطة

١٢ - أكدت من جديد، في الجلسة الأولى من هذا الجزء من الدورة الثانية، أنه إلى جانب تكوين المجلس وانتخابه، فإن المسألة الثانية ذات الأولوية المطروحة أمام الجمعية، هي انتخاب الأمين العام للسلطة. وبناء عليه، ففي الجلسة الأولى للمجلس، قدمت توصية، وافق عليها المجلس، مفادها أن أتولى الرئاسة مؤقتا وأن أجري مشاورات فورية بشأن المسألة، وهو أمر سلم المجلس بأنه مهمته الرئيسية الأولى.

١٣ - وفي أعقاب مشاورات مكثفة مع المرشحين الأربعة ساتيا ناندان (فيجي)، ولويس باز بريفال (كوبا)، وكينث راتراي (جامايكا)، وجوزيف واريوبا (جمهورية تنزانيا المتحدة))، ومع عدد كبير من فرادى الوفود، أبلغت المجلس أن هناك تأييدا واسع النطاق لانتخاب الأمين العام في نهاية الجزء الأول من هذه الدورة بتوافق الآراء. غير أنه بالنظر إلى استمرار المرشحين في التمسك بترشيحاتهم، اقترحت عقد اجتماع غير رسمي لجميع الوفود بغرض إجراء تصويت سري إرشادي لتحديد مدى التأييد الذي يحظى به كل مرشح. وكنت أعتزم إبلاغ نتائج هذا التصويت إلى كل مرشح على حدة وبصورة سرية.

١٤ - وبناء على هذه المعلومات، كنت آمل أن يتسنى لكل مرشح تقييم ما إذا كان سيواصل الترشيح أم سيسحب ترشيحه للانتخاب. وجرت مناقشة واسعة النطاق لاقتراحي في المجلس، الذي وافق في نهاية الأمر على أن اتباع هذا الإجراء.

١٥ - وفي أثناء الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦، انسحب مرشحان هما السيد راتراي والسيد باز بريفال، من الترشيح لعدم رغبتهما في إخضاع ترشيحيهما لإجراء التصويت الإرشادي وكذلك بغية التعجيل بانتقاء المرشحين الذين سيتنافسون في الانتخاب. وقد أوجد انسحاب المرشحين إلى حالة جديدة وقرر الاجتماع غير الرسمي أن أبلغ المجلس بهذا التطور الجديد وأن التمس توجيهه.

١٦ - وفي أعقاب تقديم تقريري إلى المجلس والتدخلات التي أجرتها عدة وفود، قرر المجلس أن يقترح على الجمعية قائمة بأسماء المرشحين تتضمن اسمَي المرشحين الباقييْن.

١٧ - وفي الاجتماع غير الرسمي لجميع الوفود، تقرر إجراء تصويت إرشادي يتضمن المرشحين الاثنين. وفي أعقاب التصويت، وافق المرشحان على تقديم توصية إلى الجمعية بانتخاب السيد ناندان بتوافق الآراء. وبالتالي، انتخبت الجمعية السيد ناندان بالتزكية.

المناقشة المتصلة بإنشاء اللجنة المالية

١٨ - في الجلسة ٢٩ للهيئة العامة، التي ترأسها السفير خوسيه - لويس فالارتا (المكسيك)، نائب الرئيس، أعـْرب عن عدة آراء تؤيد التبكير بانتخاب اللجنة المالية وتؤيد تقديم اقتراح يحدد موعدا نهائيا أثناء هذه الدورة لتقترح الوفود من تسميهم. ورأت وفود أخرى أن تحديد موعد نهائي أمر غير عملي وأن مسألة انتخاب اللجنة ليست ذات أولوية في هذا الجزء من الدورة الثانية. غير أن عددا من الوفود أعرب عن رأي مختلف مفاده أن هناك حاجة لإنشاء اللجنة قبل الجزء الثاني من الدورة الثانية للجمعية، وهو الوقت الذي سيعرض فيه الأمين العام للسلطة ميزانيته، التي يتعين أن تكون اللجنة قد استعرضتها.

١٩ - وبما أنه لم يكن هناك أي متسع من الوقت لمواصلة مناقشة هذه المسألة أثناء هذه الدورة، سيجرى تناول إنشاء اللجنة المالية في الاجتماع الذي ستعقده الجمعية في آب/اغسطس. وقـُدمت إلى الآن عدة تسميات، ومن المتوقع أن ترد تسميات أخرى قبل الاجتماع المقبل.

انتخاب رئيس الجمعية

٢٠ - اقترح المكتب، في الجلسة الأولى من هذا الجزء من الدورة الثانية، أن أستمر في رئاسة عمل الجمعية إلى أن يتكون المجلس ويـُنتخب الأمين العام، ووافقت الجمعية على ذلك. وفيما بعد، نوقشت مرة أخرى في الهيئة العامة مسألة انتخاب رئيس جديد للدورة الثانية للجمعية. وفي ذلك الوقت، أعرب عن رأي مفاده أن أواصل الاضطلاع بمهام الرئيس طيلة مدة هذا الجزء من الدورة، إلى حين انتخاب رئيس جديد. ونتيجة لذلك، سيـُنتخب رئيس جديد في بداية الجزء الثاني من الدورة الثانية.

الترتيبات الانتقالية لشؤون الإدارة والميزانية للسلطة

٢١ - تستذكر الجمعية أنها قد اعتمدت في اجتماعها الأخير مقررا تطلب بمقتضاه إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، بالنيابة عن السلطة، مشروع ميزانية تغطي النفقات الإدارية للسلطة في عام ١٩٩٦. وقد قـُدم مشروع الميزانية هذا وواقفت الجمعية العامة على ميزانية للسلطة لعام ١٩٩٦ تصل إلى ٢٠٠,٠٠ ٣٠٨ ١ دولار.

٢٢ - تستذكر الجمعية كذلك أنه في نفس المقرر، أذنت الجمعية العامة للأمين العام للأمم المتحدة أن يدير الأمانة المؤقتة للسلطة إلى حين تسلم الأمين العام للسلطة مهامه. والاعتبارات العملية والتنظيمية تقتضي أن الأمين العام للسلطة سيحتاج إلى بعض الوقت قبل أن يتمكن من مباشرة مسؤوليات أمانة السلطة على نحو فعال، وهي حقيقة أشارت إليها الجمعية العامة في قرارها ٢٣/٥٠ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢٣ - وأود أن أحث الجمعية على مراعاة هذه الاعتبارات العملية والتنظيمية، وعليه أوصي الجمعية بأن تأذن للأمين العام للأمم المتحدة بمواصلة إدارة الأمانة المؤقتة إلى أن يتمكن الأمين العام للسلطة من تولي مسؤولية أمانة السلطة على نحو فعال. وسيقوم الأمين العام للسلطة بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ،في أقرب وقت ممكن، بالتاريخ الذي سيتمكن فيه من تولي هذه المسؤولية على نحو فعال. وحتى ذلك التاريخ، تواصل الأمانة المؤقتة أداء مهامها تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة. وإني أعتبر أن الجمعية توافق على هذه التوصيات وأن ذلك قد تقرر.

تقرير لجنة وثائق التفويض

٢٤ - أعادت الجمعية، في أثناء الجزء الأول من الدورة الثانية، انتخاب الدول الأعضاء التسع في لجنة وثائق التفويض لعضوية اللجنة أثناء الدورة الثانية. وعقدت اللجنة ثلاث جلسات. وبعد أن فحصت اللجنة وثائق تفويض الوفود قدمت تقريرها (ISBA/A/8 و Add.1).

مسائل أخرى

٢٥ - فور تلقي طلب من المعهد الدولي للمحيط لمنحه مركز المراقب بموجب المادة ٨٢ (١) (هـ) من نظامه الداخلي، عرضت هذه المسألة على الجمعية، التي وافقت على الطلب المتمثل في أن يحضر المعهد الدولي للمحيط جلسات السلطة بوصفه مراقبا غير حكومي.

الاجتماعات المقبلة

٢٦ - ستجتمع الجمعية ومجلس السلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من ٥ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ في كينغستون، جامايكا. ومن بين المسائل التي لا تزال معلقة والتي تستدعي اهتماما عاجلا انتخاب اللجنة المالية، وانتخاب الرئيس القادم للجمعية، واعتماد النظام الداخلي للمجلس وانتخاب رئيس المجلس.

* * *

٢٧ - ونظرا لأن الدورة الثانية للجمعية تنتهي باختتام هذه الجلسة، أود أن أغتنم الفرصة لأعرب عن خالص امتناني، ولا سيما لنواب رئيس الجمعية، ورؤساء المجموعات الإقليمية، ومنسقي المجموعات المهتمة

وجميع الوفود التي شاركت في اجتماعات الجمعية ومجلس السلطة الدولية لقاع البحار. كما أود أن أشكر جميع أعضاء الأمانة العامة الذين يسّروا عملنا وأن أشكر أيضا قوات الدفاع الجامايكية للمساعدة التي قدمتها لي شخصيا.

٢٨ - وفي الختام، أكون ممتنا لو تفضل الوفد الجامايكي بإبلاغ عميق تقديري وتقدير جميع أعضاء الجمعية لحكومة وشعب جامايكا لما أبدياه من كرم الضيافة.

المرفق الأول

بيان صادر عن أعضاء المجموعة باء

إن أعضاء مجموعة أكبر المستثمرين الثمانية (المجموعة باء) قد اتفقوا على ما يلي:

- بالنسبة إلى تسمية مرشحي المجموعة للانتخاب في عضوية المجلس، يُطبَّق مبدأ التناوب على جميع أعضاء المجموعة على قدم المساواة؛

- يتشاور المستثمرون بصورة منتظمة بشأن المسائل التي يتناولها المجلس حتى يتسنى للدول الأربع التي تمثل المجموعة باء في المجلس أن تأخذ في الاعتبار موقف المستثمرين الآخرين؛

- بالنسبة إلى الانتخابات الأولى قامت المجموعة بتسمية الدول الأربع التالية: المانيا، والصين، وفرنسا، والهند. وقد سميت الصين وفرنسا لعضوية مدتها أربع سنوات، وألمانيا والهند لعضوية مدتها سنتان؛

- لن تسعى الهند إلى تجديد انتخابها في عام ١٩٩٨. وبالتالي، تعيد المجموعة تسمية الهند للترشيح لانتخابات المجلس التي ستُعقد في عام ٢٠٠٠ لعضوية مدتها أربع سنوات؛

- تعيد المجموعة تسمية ألمانيا للترشيح لانتخابات المجلس التي ستُعقد في عام ١٩٩٨ لعضوية مدتها أربع سنوات؛

- تقوم المجموعة بتسمية هولندا، التي سحبت ترشيحها للانتخابات الأولى، للترشيح لانتخابات المجلس التي ستعقد في عام ١٩٩٨ لعضوية مدتها أربع سنوات.

المرفق الثاني

بيان صادر عن جمهورية كوريا بشأن تكوين المجموعة باء

يود وفد بلدي، بادئ ذي بدء، أن ينضم إلى الوفود الأخرى في الثناء على جهودكم الحثيثة وتهنئتكم بالنتائج الجيدة التي توصلنا إليها.

وفيما يتعلق ببيانكم بشأن تكوين عضوية المجلس، ومع الإشارة الى المجموعة باء على وجه الخصوص، يود وفد جمهورية كوريا أن يوضح موقفه وهو أن أحقية دولة ما ينبغي أن تحدد على أساس استيفائها للشروط الواجبة وقت إجراء الانتخابات.

وبما أنه يتعين على الجمعية الحالية أن تنتقي أعضاء المجلس الذين سيعملون لمدة السنتين القادمتين أو السنوات الأربع القادمة، يود وفد بلدي أن يبين أن أي قرار أو تفاهم من جانب الأعضاء الحاليين المنتمين إلى مجموعة بعينها يتجاوز هذه الولاية لن يلزم أعضاء هذه المجموعات الذين لهم الأحقية في المستقبل. وبعبارة أخرى، فإن مسألة وجود دولة ليست حاليا عضوا في المجموعة باء، ولكنها ستستوفي شروط الانضمام إلى النظام بحلول عام ١٩٩٨ أو عام ٢٠٠٠ أو أي عام لاحق بوصفها واحدا من أكبر المستثمرين الثمانية، ينبغي تناولها عند حدوثها فعلا، على أساس الوضع القانوني واستنادا إلى مبدأ تناوب جميع أعضاء المجموعة باء على قدم المساواة.

ولذلك فإن وفد بلدي، إلى جانب الوفود ذات وجهات النظر المماثلة، يود أن يوافق على الجزء ذي الصلة من بيان الرئيس مع أخذ هذا الفهم في الاعتبار، ويود أن يورد هذا الموقف في بيان الرئيس على هذا النحو. ويود وفد بلدي أيضا أن يبين أنه يحتفظ بالحق في العودة إلى مناقشة هذه المسألة عند الاقتضاء.

المرفق الثالث

بيان صادر عن اليابان بشأن تكوين المجموعة باء

١ - يتعين على أعضاء المجموعة باء، في انتخابات المجلس التي ستعقد في عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٠، أن يقدموا التسميات من بين أكبر المستثمرين الثمانية على النحو المنصوص عليه في أحكام اتفاق التنفيذ.

٢ - وفيما يتعلق بانتخابات المجلس التي ستعقد في عام ١٩٩٨، تعرب اليابان عن استعدادها للامتناع عن إثارة أي اعتراض على الترتيب الذي اقترحه منسق المجموعة باء بشرط قبول الفهم الوارد في الفقرة ١ أعلاه.

٣ - لا يمكن أن تلتزم اليابان بأي قرار في هذه المرحلة فيما يتصل بانتخابات المجلس التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ وذلك للسببين التاليين:

(أ) أن الشرط الواجب توافره للتسمية من المجموعة باء منصوص عليه في أحكام اتفاق التنفيذ ومفاده أن أكبر المستثمرين الثمانية وقت انتخاب الجمعية هم فقط الذين لهم الأحقية. ولا يمكن القيام مسبقا بتحديد البلدان التي ستشكل أكبر المستثمرين الثمانية في عام ٢٠٠٠؛

(ب) أن التطبيق المؤقت لاتفاق التنفيذ (المادة ٧) وآلية العضوية المؤقتة (الفرع ١ (١٥) من المرفق) ينتهي العمل بهما في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على أقصى تقدير.

٤ - وتحتفظ اليابان بحقها في التقدم للتسمية من المجموعة باء في انتخابات المجلس التي ستعقد في عام ٢٠٠٠.

المرفق الرابع

نص الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مجموعة
دول أوروبا الغربية والدول الأخرى

وفقا لأحكام التناوب ذات الصلة، لاحظت مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى أن أعضاءها الذين تتوافر فيهم الشروط لعضوية المجموعة هاء فقط لهم مصالح وينبغي أن يكونوا ممثلين بالقدر الكافي في المجلس في إطار تلك المجموعة.

المرفق الخامس

بيان صادر عن بليز

يود وفد بليز، عندما يحين الوقت المناسب، ولعل ذلك في الدورة القادمة للجمعية، أن يقدم إشعارا بأنه يطلب إلى الجمعية أن تتخذ قرارا بشأن تفسير الفقرة ١٥ (د) من الفرع ٣ من اتفاق تنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية.

وترى بليز أن الدول الساحلية المنخفضة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة وشاركت بصفتها تلك في مؤتمر بربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي أن تدرج في قائمة "الدول الجزرية" الواردة في الفقرة ١٥ (د). ويرى هذا الوفد أن تلك الدول تشمل غينيا - بيساو، وغيانا، وبليز.

وفي هذا الصدد، يود وفد بليز أن يشدد على ما يلي :

(أ) كثير من مشاكل الدول الساحلية المنخفضة هي أساسا مطابقة لمشاكل الدول الجزرية وتعالج على هذا الأساس في إعلان وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) الدول المذكورة بالاسم في هذا البيان شاركت مشاركة كاملة، بوصفها دولا جزرية، في جميع المؤتمرات الرئيسية الأخيرة التي تلت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وشاركت بنشاط أيضا في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات الأطراف وغير ذلك من الأنشطة المؤسسية لاتفاقيتي التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛

(ج) يقع جزء كبير من بلديات بليز في جزر في المنطقة البحرية؛

(د) قائمة المصالح الخاصة الواردة في الفقرة ١٥ (د) ليست حصرية وإنما شاملة وإرشادية ومرنة.

ويطلب وفد بليز، مع وافر الاحترام، أن يدرج هذا البيان في محضر الجلسة.

المرفق السادس

بيان صادر عن مجموعة دول أوروبا الشرقية

ليس بوسع مجموعة أوروبا الشرقية أن تقبل اشتراكها في نظام "المقعد العائم" على النحو المقترح مؤخرا.

وترى مجموعتنا أن هذا النظام لا يتمشى مع التفاهم الذي تحقق عام ١٩٩٤، فضلا عن اتفاق التنفيذ (A/48/950). فذلك التفاهم ينطبق الآن بصورة خاصة على مجموعة دول أوروبا الشرقية بالنظر لما يلي:

(أ) أننا نستوفي الشروط المشابهة إلى حد كبير لشروط العضوية في الأمم المتحدة؛

(ب) ونتيجة لتطبيق نظام "المقعد العائم"، سيقل تمثيلنا في المجلس عن الحد المنصوص عليه في التفاهم المذكور، وهو ثلاثة مقاعد.

ويمتد الانطباق العملي للتفاهم الذي تم التوصل اليه في عام ١٩٩٤ على مجموعة دول أوروبا الشرقية لغاية عام ٢٠٠٠ على الأقل. وفي ذلك العام، ستعقد الانتخابات الأولى بعد انتهاء نظام العضوية المؤقتة. وعندها سيكون الوقت مناسبا لإعادة النظر فيما إذا كان التفاهم المذكور سيطبق على أي مجموعة من المجموعات الإقليمية.

وفي هذا الصدد، ترى مجموعة دول أوروبا الشرقية أن مسألة التناوب في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ ينبغي أن ينظر فيها الآن بين المجموعات الإقليمية الأربع دون غيرها، وذلك إما على أساس عضوية لمدة سنتين أو حتى لمدة سنة واحدة.

وبما أنه يستحيل الآن افتراض تطبيق التفاهم الذي تم التوصل اليه في عام ١٩٩٤ أو عدم تطبيقه على مجموعة دول أوروبا الشرقية في عام ٢٠٠٠، أو التنبؤ بذلك، لا نستطيع أن نقبل أن يتخذ الآن أي قرار بشأن النظر في إدراج مجموعة دول أوروبا الشرقية في المستقبل في نظام "المقعد العائم" بعد عام ٢٠٠٠. ويجوز القيام بذلك بصورة خاصة مع الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٠. وعندئذ سيتسنى إعادة النظر مرة أخرى في استيفاء أي مجموعة من المجموعات الإقليمية للشروط المنصوص عليها في التفاهم الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٤.

وتود مجموعة دول أوروبا الشرقية أن تؤكد مرة أخرى رغبتها في إنشاء المجلس في أقرب وقت ممكن. غير أن هذا الأمر ينبغي أن يتم الآن، وكذلك في الانتخابات التي ستجري في المستقبل، وفقا لما هو قائم من اتفاقات وقواعد وتفاهم.

المرفق السابع

بيان صادر عن الفلبين

لقد تابعنا العملية الطويلة والشاقة الرامية الى التوصل الى توافق في الآراء بشأن ترتيبات المقاعد في المجلس وانتخاب الأمين العام بالتزكية. وتهنئ الفلبين السفير ساتيا ناندان لانتخابه أمينا عاما ونؤكد له تأييدنا من أجل ضمان سير السلطة بنجاح.

وتؤيد الفلبين بقوة التناوب في مختلف المجموعات ذات المصالح داخل المجموعة دال وغيرها من الفئات، حيثما ينطبق ذلك. ونشير الى الفقرة الثانية في الصفحة ٣ من الوثيقة A/ISBA/L.8 المعنونة "تكوين المجلس الأول للسلطة الدولية لقاع البحار"، التي تفيد بأنه "لا يخل تمثيل المصالح الموزعة بين المجموعات الإقليمية في المجموعة دال في هذه الانتخابات بإعادة توزيع تلك المصالح في الانتخابات المقبلة".

ويجب أن يكون المبدأ العام المتمثل في التقاسم وفي الفرص المتساوية والعادلة بالنسبة إلى مرشحي الدول المستوفية للشروط أحد الأسس الرئيسية لتعاملنا في الجمعية. ومن شأن التطبيق الحقيقي لهذه القيم أن يضفي معنى على المبدأ الذي مفاده "أن منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن أرضه، خارج حدود الولاية الوطنية، هي ومواردها تراث مشترك للإنسانية، وأن استكشافها واستغلالها يجب أن يكونا لصالح الإنسانية جمعاء، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول".

وينبغي للمجلس، كواحدة من مهامه بوصفه الجهاز التنفيذي للسلطة، أن يمارس الرقابة على الأنشطة في المنطقة وفقا للفقرة ٤ من المادة ١٥٣ من الاتفاقية، ولقواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها. وفيما يتصل بهذه المسؤولية الهائلة، يود وفد بلدي أن يأخذ المجلس في الاعتبار مصالح الدول الجزرية النامية والأرخبيلات القريبة أو المقابلة لمنطقة الاستكشاف/الاستغلال من أجل التعدين في عمق القاع في المحيط الهادئ. وبطبيعة الحال، ستقوم الدول الممثلة للدول الجزرية في المجموعة دال بترويج مصالح المجموعة في المجلس. ولهذا السبب، يود وفد بلدي البدء في إنشاء فريق استشاري مخصص من الدول الجزرية النامية في مجلس السلطة يكون بمثابة منتدى في المجلس للتعبير عن مصالح الدول الجزرية النامية فيما يتصل بالتعدين في أعماق قاع البحار وإرشاد ممثلي الدول الجزرية في المجموعة دال. ويمكن لهذا الفريق الاستشاري أيضا أن يؤكد تناوب مقعده في المجموعة دال فيما بين جميع الدول الجزرية النامية.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره للدول الجزرية النامية لما تقدمه من دعم من أجل إنشاء هذا الفريق الاستشاري المخصص. ويعرب عن تقديره لمساعدة الرئيس لو طلب من الأمانة العامة أن تدرج هذا البيان في محاضر هذه الجلسة. ويبدو أن الظروف لن تسمح بعقد الاجتماع المعتزم للفريق الاستشاري في هذا المكان في الوقت الحاضر بسبب ما للوفود المعنية من التزامات متصلة بالسفر. غير أن وفد بلدي سيضطلع بالترتيبات اللازمة لهذا الاجتماع قبل الأسبوع الأول من دورة الجمعية في آب/أغسطس أو أثناء ذلك الأسبوع.

- - - - -